كلية الحقوق
قسم القانون المدنى

المسؤولية التقصيرية
الناشئة عن استخدام الإنترنت

دراسة مقارنة بالقانون الأنـجلوأمريكى

رسالة لنيل درجة الدكتوراة

المقدمة من الباحث / سمير حسنى المصرى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / محمد المرسى زهـــــرة — مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس
عميد كلية القانون بجامعة الامارات ـ سابقاً

الأستاذ الدكتور / عبد العزير المرســـــــى — عضـــواً
أستاذ القانون المدنى بحقوق المنوفية ـ وعميد الكلية الأسبق
فرع السادات ـ سابقاً

الأستاذ الدكتور / خالد حمدى عبد الرحمـــــن — عضـــواً
أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق – جامعة عين شمس
عميد الكلية الأسبق

١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م

كلية الحقوق
قسم القانون المدنى

صفحة العنوان

اسم الطالب : سمير حسنى المصرى

عنوان الرسالة : المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الإنترنت

دراسة مقارنة بالقانون الأنـجلوأمريكى

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون المدنى

الكليـــــــة: كلية الحقـــــــوق

الجامعـــــــة: جامعة عـــــين شمس

سنة التخـــرج:

سنة الـمنـــح:

كلية الحقوق
قسم القانون المدنى

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : سمير حسنى المصرى

عنوان الرسالة : المسؤولية التقصيرية الناشئة عن استخدام الإنترنت

دراسة مقارنة بالقانون الأنـجلوأمريكى

اسم الدرجـــــــة : دكتــوراه
الدراسات العليا

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / محمد المرسى زهـــــرة مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس
عميد كلية القانون بجامعة الامارات ـ سابقاً

الأستاذ الدكتور / عبد العزيز المرســـــــى عضــواً
أستاذ القانون المدنى بحقوق المنوفية وعميد الكلية الأسبق
فرع السادات ـ سابقاً

الأستاذ الدكتور / خالد حمدى عبد الرحمــن عضــواً
أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق – جامعة عين شمس
عميد الكلية الأسبق

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا)

صدق الله العظيم
سورة الأحزاب الآية ٧٠

شكر وتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان ، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل ، من لا نبي بعده ، ولله الشكر أولاً وأخيراً ، على حسن توفيقه ، وكريم عونه ، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الأطروحة ، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب ، وفرَّج الهم .

يقول الله -سبحانه وتعالى :-(وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) البقرة :٢٣٧، وقد جاء في الحديث لعبدالله بن عمر بإسناد صحيح عن النبي - صلى الله عليه وسلم -أنه قال)) :من صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تُكافئونه، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتُموه((

وعملاً بهاتين القاعدتين الإلهيتين العظيمتين" :الفضل والشكر"، يلزمني أن أردَّ الفضل والشكر إلى أهلهما؛ وإيماناً بفضل الأعتراف بالجميل وتقديم الشكر و الإمتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل و الثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة .

وأخص بالشكر و العرفان و التقدير :

أستاذي الدكتور / **محمد المرسي زهرة** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، وعميد كلية القانون بجامعة الإمارات – سابقاً ،على تفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة ورئاستها والذي أحاطني بحبه واحترامه وتقديره، عبر ما يقرب من خمس سنوات، هو عمر هذه الرسالة، ولم يبخل علي من جهده وعلمه الغزير ووقته ، فكم قدم لي من أقواله السديدة وتوجيهاته الرشيدة ، من أجل إخراج هذه الرسالة في أبهى حله، والذي أدين له بالفضل والعرفان، فاللهم اجزه عني خير الجزاء، واهْده لأحسن الأعمال؛ فلا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عنه سيِّئها، فلا يصرف عنه سيئها إلا أنت، اللهم وسِّع له في داره، وبارك له في رزقه، وأعنه ولا تُعن عليه، وآثره ولا تؤثر عليه، واجعله ذكَّارًا لك، شكَّارًا لك، مِطواعًا لك؛ إنك سميعُ الدعاء.

والشكر موصول إلى أستاذي الدكتور / **ثروت فتحي إسماعيل** ،أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس على تفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرساله ، فقد أستفدت كثيراً من توجيهاته و نصائحه اثناء البحث و الدراسة ،

فجزاه الله عني وعن الباحثين خير جزاء ، وأسأل المولى عز وجل ان يعجل شفائه وأن ينعم عليه بالصحة والعافية.

والفضل والشكر والدعاء موصولون إلى **أستاذى الدكتور / عبد العزيز المرسي** ، أستاذ القانون المدني وعميد كلية الحقوق - جامعة المنوفية - فرع السادات– الأسبق على تفضل سيادته بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم عناء السفر ، والذى لولا توجيهاته وملاحظاته المستنيره ، ماكان لهذه الرسالة أن ترى النور، وأسأل الله أن يجزل له الثواب ويجعل عمله هذا في ميزان حسناته، وأنه ليسرني أن أستزيد من علم سيادته و ملاحظته القيمة.

كما أخص بالشكر والعرفان والتقدير والدعاء أستاذي الدكتور / **خالد حمدي عبدالرحمن** ، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، عميد الكلية الأسبق ، على تفضله بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، والذي أفاض علي بعلمه الغزير منذ مرحلة الماجيستير ، مروراً بأبحاثه التي أثرت الرسالة الماثلة ، وأنتهاء بما سيبديه من ملاحظات قيمه أستنير بها فما هو أت من دراسة وبحث، سائلاً الله عز وجل أن يطيل في عمره و ان يديم عليه سابغ فضله وان يحفظه المولى عز وجل للعلم واهله هادياً و مرشداً.

كما أشكر جميع الأخوة القائمين على المكتبات التي تزودت منها مادة هذا البحث .وأشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم،من أهل و زملاء، فهم أهل للفضل والخير والشكر.٥

إهـــــداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من أفتقدك منـــــذ الصغر
يا من يرتعــش قلبي لذكرك

□إلى روح أبي الطاهرة الدكتور/ حسني المصري

أهدي هذه الثمرة التي لا تضاهي شيئاً من جميلك وأدعو الله الرحمن الرحيم أن يجعلها صدقة جارية تصل إليك ، وأدعو لك بالرحمة و المغفرة إلى أن يجمعنا رب العباد في الجنة إن شاء الله.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى **أغلى الحبايب إليك أماه** .. قطرة في بحرك العظيم ..حباً وطاعة وبرا رمز العطاء والوفاء..وشريكة حياتي إلى رفيقة دربي

إلى من هيأت لي سبل النجاح وسارت معي نحو تحقيق الحلم حتى أصبح حقيقة **زوجتي الغالية**

وإلى أولادي الذين لَاقوا مَعِيّ فِي سبيلِ إِخْراجِ هذا البحثِ الكثيرَ مِنْ الصِعَابِ

□وإلى أخوتي رحاب ،وولي ،وحنان

أحبكم حباً لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى أساتذتي و زملائي

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للأخرين

إلى كل من علمني حرفاً

أهدي هذه الرسالة المتواضعة راجياً من المولى عز وجل أن تنال القبول و النجاح

كلية الحقوق
قسم القانون المدنى

المسؤوليـــــة التقصيريـــــة الناشئـــة عن استخدام الإنترنت

دراســـــة مقارنة بالقانـــــــون الأنـجـلوأمريكى

رسالة لنيل درجة الدكتـــــوراة

مقدمـــــة من
الباحث/ سمـــير حسنى المصـــرى

لجنة المناقشـــة
الأستاذ الدكتـــور
محمد المرسى زهـــــــرة
مشـــرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتـــور
عبد العزيز المرسى
عضـواً
الأستاذ الدكتـــور
خالد حمـــدى عبد الرحمن
عضـــواً

٢٠١٦م

توطئة

أولا: أهمية البحث وإشكالياته:

أصبح العالم يعيش تغيراً في واقعه الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لانتشار شبكات الاتصال عبر العالم، وكانت شبكة الاتصال سواء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الدول تقتصر فقط على الهواتف العادية، حتى شهد العالم في نهاية الستينيات من القرن الماضي تحولاً جذرياً في عالم الاتصالات وما تبعه من سهولة قيام العلاقات الاقتصادية والتجارية على حد سواء نتيجة لظهور فكرة الإنترنت[1].

إذ أدى بزوغ نجم الإنترنت في الأفق في نهاية الستينيات من القرن الماضي[2] إلى توسع مفهوم قيام الروابط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين

---

١ – الإنترنت أو الشبكة هو نظام ووسيلة اتصال من الشبكات الحاسوبية يصل ما بين حواسيب حول العالم ببروتوكول موحد هو بروتوكول إنترنت. وتربط الإنترنت ما بين ملايين الشبكات الخاصة والعامة في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ومؤسسات الأعمال وتتباين في نطاقها ما بين المحلي والعالمي وتتصل بتقنيات مختلفة، من الأسلاك النحاسية والألياف البصرية والوصلات اللاسلكية، كما تتباين تلك الشبكات في بنيتها الداخلية تقنيا وإداريا، إذ تدار كل منها بمعزل عن الأخرى لا مركزيا ولا تعتمد أي منها في تشغيلها على الأخريات. وتحمل الإنترنت اليوم قدرا عظيما من البيانات والخدمات، ربما كان أكثرها شيوعا اليوم صفحات النصوص الفائقة المنشورة على الويب، كما أنها تحمل خدمات وتطبيقات أخرى مثل البريد وخدمات التخاطب الفوري، وبروتوكولات نقل الملفات والاتصال الصوتي وغيرها.
ومثل الطفرات في وسائل الاتصال عبر التاريخ أضحت للإنترنت اليوم آثار اجتماعية وثقافية في جميع بقاع العالم، أدت إلى تغيير المفاهيم التقليدية لعدة مجالات مثل العمل والتعليم والتجارة وبروز شكل آخر لمجتمع المعلومات. انظر: الإنترنت/http://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ آخر زيارة ٢٠١٢/٧/١٦

٢ – *ظهرت الإنترنت نتيجة لمشروع أربانت الذي أطلق عام ١٩٦٩، وهو مشروع من وزارة دفاع الولايات المتحدة. أنشئ هذا المشروع من أجل مساعدة الجيش الأمريكي عبر شبكات الحاسب الآلي وربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث لاستغلال أمثل للقدرات الحسابية للحواسيب المتوفرة.*

وفي الأول من يناير ١٩٨٣ استبدلت وزارة دفاع الولايات المتحدة البروتوكول NCP (المعمول به في الشبكة واستعاضت عنه بميثاق حزمة موافيق (بروتوكولات) الإنترنت. ومن الأمور التي أسهمت في نمو الشبكة ربط" المؤسسة الوطنية للعلوم "جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بعضها ببعض مما سهّل عملية الاتصال بين طلبة الجامعات وتبادل الرسائل الإلكترونية والمعلومات. وبدخول الجامعات إلى الشبكة، أخذت الشبكة في التوسع والتّقدم وأخذ طلبة الجامعات يسهمون بمعلوماتهم ورأى النور المتصفح" موزاييك"، والباحث" جوفر "و"آرشي " بل أن الشركة العملاقة" نتسكيب "هي في الأصل من جهود طلبة الجامعة قبل أن يتبنّاها العقل التجاري ويوصلها إلى ما آلت إليه فيما بعد. ويعتبر مهندسو الشبكة (الإنترنت) أحد عوامل نجاح الشبكة حيث إن الهيئة عامة ومفتوحة للجميع. فلولا الإنترنت، ما كنت لتجلس في بيتك وتقرأ هذا المقال ولما قامت العديد من الشركات الكبرى اليوم التي تعتمد على تزويد الخدمات في شبكة الإنترنت. وهناك طور المتصفح للويبviolawww ، استنادا إلى .hypercard ولحقه متصفح ويب

الأفراد والدول داخل المجتمع الواحد. فقبل ظهور فكرة الإنترنت كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية تشهد نوعاً من البطء وذلك إما بسبب بعد المسافة بين الدول أو صعوبة الاتصال عبر شبكة الاتصالات التقليدية. وتشير الإحصائيات إلى الزيادة المطردة في حجم التعاملات التجارية والاقتصادية من خلال شبكة الإنترنت، وقد أدت تلك الزيادة في حجم التعاملات عبر شبكة الإنترنت إلى ظهور العديد من الإشكاليات التي تسببت في حدوث الكثير من الخسائر المادية.

وكذلك تسبب ظهور الإنترنت في خلق شكل جديد من أشكال المسئولية التقصيرية نتيجة حداثة شكل الخطأ الواقع على شبكة الإنترنت. فانتهاك حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت وأعمال القرصنة والتعدي على خصوصية مستخدمي الشبكة وسرقة البيانات الخاصة ببطاقات الائتمان على الشبكة والتعدي على حرمة الشرف وتدمير الملفات باستخدام الفيروسات تعد جميعها أشكالاً غير مألوفة للخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية، أفرزتها ظهور الشبكة العنكبوتية [٣] وما استتبع ذلك الظهور من استحداث الوسائل التقنية والتي من خلالها يتمكن

"موزاييك .MOSAIC"وفي عام ١٩٩٣، وفي المركز الوطني لتطبيقات supercomputing في جامعة ألينوي تم إصدار نسخة ١،٠ من) MOSAIC متصفح ويب)، وبحلول أواخر عام ١٩٩٤ كان هناك تزايد ملحوظ في اهتمام الجمهور بما كان سابقا اهتماما للأكاديمين فقط. وبحلول عام ١٩٩٦ صار استخدام كلمة الشبكة شائعا، وبالتالي، كان ذلك سببا للخلط في استعمال كلمة إنترنت على أنها إشارة إلى الشبكة العالمية الويب. انظر: الموقع السابق: الإنترنت http://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ آخر زيارة ٢٠١٥/٤/٢٦

٣ – الويب أو الشبكة العنكبوتية العالمية) بالإنجليزية (World Wide Web : أو اختصارا وِبْ وهي نظام من مستندات النص الفائق المرتبطة ببعضها تعمل فوق الإنترنت. ويستطيع المستخدم تصفّح هذه المستندات باستخدام متصفّح ويب، كما يستطيع التنقّل بين هذه الصفحات عبر وصلات النص الفائق. وتحوي هذه المستندات على نص صِرْف، صور ووسائط متعددة.

تم إنشاؤها سنة ١٩٨٩م، وكان الغرض منها تيسير الاتصال بين المنظمات الأوربية المجتمعة في سويسرا . والويب نظام للترابط بين النصوص في الشبكة) الإنترنت .(هذا الترابط المتداخل (Hyperlinking)بين النصوص في الشبكة(الإنترنت) يسمح بالانتقال فيما بين الصفحات باستعمال متصفح إنترنت . وصفحات الويب من الممكن أن تحتوي على نصوص، وصور، وأصوات، ومرئيات (فيديو)، وصور متحركة، وبيرامج تفاعلية، وغير ذلك. ويقوم بتوفير هذه الصفحات في الشبكة (الإنترنت) مخدم (ويب سرفر). ويقوم هذا المخدم بإرسال الصفحات، ومحتوياتها بناء على الطلب من متصفح الشبكة.

ومن أهم الأدوات في شبكة الويب هي البواحيث) محركات البحث .(إذ أنه بسبب ضخامة (الشابكة (الإنترنت))، هناك حاجة لاستعمال خدمات البحث في الإنترنت لإيجاد المعلومات المطلوبة. راجع في ذلك: شبكة_عنكبوتية_عالمية www.ar.wikipedia.org/wiki تاريخ آخر زيارة: ٢٠١٥/٤/٢٦

مستخدمو الشبكة (users) من القيام بأفعال مكونة لركن الخطأ في المسئولية التقصيرية.

ولعل مشكلة الإثبات من أدق القضايا التي تواجه الفقهاء والمشرعين فيما يتعلق بالخطأ الواقع على الشبكة سواء كان ذلك الخطأ عقدياً أم تقصيرياً، وقد أخذت المحاكم في النظام الأنجلو أمريكي على عاتقها معالجة تلك المسألة – كما سنرى – إلا أن مشكلة الإثبات تظل قائمة نظراً لطبيعة شبكة الإنترنت ووجود أكثر من وسيط يمكن أن يكون أداة لارتكاب الفعل الخاطئ، مع سهولة محو أو طمس أدلة الإثبات التي يمكن الاستناد إليها .

كذلك فقد أصبحت صفحات الويب تمثل شكلاً جديداً من أشكال الإعلان والتي لم يتناولها المشرع بالتنظيم، بحيث أصبحت تلك الصفحات وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها مستخدمو شبكة الإنترنت لانتهاك الحق في الخصوصية وانتهاك الحق في السمعة، بسبب سهولة ارتكاب الخطأ التقصيري على تلك الشبكات مع سهولة انتشاره.

ولعل ما شهدته مصر في عام ٢٠١١ من أحداث ثورة يناير يعد بمثابة محاكاة للواقع التكنولوجي المعاصر وما شهده العالم من طفرة في وسائل الاتصال والتواصل عبر شبكة الإنترنت، إذ تعدى دور الإنترنت من مجرد أداة للاتصال أو مجرد أداة لإبرام العقود عن بعد إلى أداة مؤثرة في حياة الشعوب بما له من دور في ظهور بعض المواقع التي تؤدي خدمة التواصل الاجتماعي بين الأفراد (Facebook & Twitter)، والتي تعد – إلى جانب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – من محركات ثورة الخامس والعشرين من يناير.

ولعل الحكومة المصرية، في ظل النظام السابق، لم تفطن لخطورة الدور الذي تقوم به شبكة الإنترنت في تواصل الأفراد عن طريق الرسائل ونقل البيانات والتركيز على مشكلة معينة في المجتمع وتسليط الضوء عليها وذلك في محاولة لجذب انتباه مستخدمي الشبكة واستخدامهم ليكونوا أداة لتوسيع قاعدة المشاهدة لتلك المشكلة وما يتبعه من تأجيج مشاعر السخط والرفض لوضع قائم ومحاولة الخروج من شرنقة السلبية والمشاركة الفعلية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إلا أن إدراك الحكومة المصرية لذلك الواقع قد جاء متأخراً، إذ قامت الحكومة خلال أحداث الخامس والعشرين من يناير بقطع خدمات الإنترنت في محاولة يائسة لوأد ثورة قد بدأت بالفعل. ولما يمثله قطع خدمات الإنترنت – الفيس بوك وتويتر– عن أفراد المجتمع من سلب لحق أصيل قد كفله الدستور وهو حق التعبير، فقد تراجعت الحكومة المصرية عن تلك الخطوة المشئومة وقامت بإعادة عمل خدمة الإنترنت في محاولة لتحسين صورتها أمام المجتمع الداخلي والخارجي.

وما يعنينا في الإشارة السابقة هو أن شبكة الإنترنت بما تحمله من خصائص تتضمن الحق في التعبير والخصوصية والسرية والكثير من الحقوق التي سنتناولها بالتفصيل، أصبحت أداة خطيرة يمكن أن تمثل حلقة لإحداث الثورات والتغيرات في المجتمع. ويمكن كذلك إذا لم يتم إدارتها بشكل قانوني سليم أن تكون أداة للتعدي على الحقوق التي قد كفلها الدستور، وأن تكون أداة للتنصل من الالتزامات العقدية بدلاً من أن تكون أداة لتسهيل إبرام تلك العقود.

ثانياً: الصعوبات التي يثيرها موضوع الدراسة:

تعد دراسة موضوع المسئولية التقصيرية لمقدمي الخدمات الوسيطة في شبكة الإنترنت من الأهمية والصعوبة بمكان وذلك لأن "الإنترنت ليس منطقة بلا قانون" كما يقال، بل تتضافر العديد من القواعد القانونية التي تحكم النشاط الإلكتروني. وهذه القواعد تجد مصدرها في القانون الجنائي أو القانون المدني وقانون حماية المستهلك أو التشريعات الخاصة بحرية الصحافة والنشر والتشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في البلدان التي أصدرت مثل هذه التشريعات، لذا تكون المسائل أدق وأصعب في البلدان التي لم تصدر فيها مثل هذه التشريعات ومنها مصر.

كما أن تحديد المسئولية عن الأضرار التي تنتج عن شبكة الإنترنت يعد من أدق الموضوعات التي يمكن التصدي لها وذلك بسبب الطابع الفني المعقد للشبكة، فهي شبكة عالمية لا تخضع لهيمنة منظمة أو حكومة معينة ولا توجد فيها إدارة مركزية كما هو الحال في الإعلام المرئي أو المسموع أو المكتوب الذي يتسم بالطابع المركزي ويسهل فيه تحديد الأدوار وتوزيع المسئوليات، في الوقت الذي

يصعب فيه ذلك عندما نكون بصدد شبكة الإنترنت التي تتسم بتضافر جهود متعددة وتنوع في المهام وتبادل في الأدوار، إذ قد يقوم الشخص بمهمة أو أكثر، لذا يدق تحديد المركز القانوني لكل منهم ومدى مسئوليته عن الأضرار التي تنتج عن استخدام الشبكة.

ويضاف إلى الصعوبات المشار إليها ما يتسم به موضوع الدراسة من حداثة وقلة المراجع الفقهية لاسيما العربية منها. والأحكام القضائية في هذا الصدد. ومن ناحية ثانية ما يتسم به موضوع الرسالة من صبغة فنية، فلا يكفي لمعالجته أن يكون الباحث متخصصا في النواحي القانونية فحسب، بل يجب أن يكون ملما بالجوانب الفنية المتعلقة بكيفية الاتصال بشبكة الإنترنت ومراحل ذلك الاتصال وما يستتبعه من مسئولية القائمين على تقديم تلك الخدمة من موصل الخدمة وصاحب الموقع، خاصة وأن الهدف من هذه الرسالة يرمي إلى إيجاد حلولٍ قانونية للكثير من المسائل الناشئة انتهاك الحقوق عبر شبكة الإنترنت.

ثالثاً: منهج الدراسة:

نظرًا لخصوصية موضوع **الرسالة** وأهميته، وتشعب القضايا التي يتطرق إليها، فقد اعتمدت على عدة مناهج علمية تتكامل فيما بينها بهدف إثراء الموضوع ومحاولة الإلمام بكافة جوانبه وآخر تطوراته. ومن أجل هذا فقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدة مناهج، والتي تتجلى أساسًا في المنهج التأصيلي، والمنهج التحليلي، وكذا المنهج المقارن.

فمن ناحية، تعتمد هذه الدراسة على المنهج التأصيلي، والذي يتمثل في تأصيل المسئولية التقصيرية لمستخدمي شبكة الإنترنت من المستخدم العادي إلى موصل الخدمة وصاحب الموقع الإلكتروني، وذلك بتحديد نطاقها، وشروط تنفيذها، وتحديد تطبيقاتها المختلفة، وبيان مدى اتساقها مع الأحكام العامة للمسئولية التقصيرية.

ومن ناحية ثانية، فقد قمت بتحليل النصوص الواردة في عدة قوانين كالقانون المدني وقانون الملكية الفكرية، للوقوف على الأصول والأسس العامة التي تركز عليها، والفلسفة التي ننشد تحقيقها ومدى انطباق تلك النصوص على المسئولية محل الدراسة.

وأخيرًا تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن، وذلك بدراسة التشريعات الخاصة بحقوق المؤلف على شبكة الإنترنت وقانون الحق في الخصوصية وغيرها من القوانين التي تتناول الانتهاكات التي يتعرض لها مستخدمو شبكة الإنترنت بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الاجتهادات الفقهية والقضائية الفرنسية. كما تتعرض هذه الدراسة للأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الأمريكية واستعراض موقف الفقه الأمريكي من تلك التشريعات والأحكام – وبعض أحكام القضاء الفرنسي–، مع مقارنة ذلك بما نص عليه المشرع المصري، واستقرت عليه أحكام القضاء وآراء الفقهاء في مصر. وتكمن الحكمة من اختيار القانون الأمريكي كنموذج للمقارنة مع القانون المصري في قدم القوانين المعالجة للانتهاكات التي يتعرض لها مستخدمو الشبكة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في القاعدة العريضة من الأحكام الصادرة من القضاء الأمريكي والتي وضعت حجر الأساس لمواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها مستخدمو شبكة الإنترنت كما سنرى لاحقاً في هذه الدراسة.

فصل تمهيدي
المسئولية التقصيرية في القانون الأنـجلو أمريكـي

مقدمة:

لما كان نطاق الدراسة يتعلق بمقارنة النظام القانوني المصري بنظيره الأمريكي فيما يخص المسئولية التقصيرية الناشئة عن استخدام شبكة الإنترنت، فإنه من الضرورة بمكان تعريف ماهية النظام الأنجلو أمريكي كخطوة أولى لتوضيح أساس المقارنة حتى يتمكن القارئ من الوقوف عند الأساس القانوني للمقارنة وخاصة أن تلك المقارنة سوف تمتد إلى جميع المشكلات التي تثيرها المسئولية التقصيرية على الشبكة في مبحث أول.

وحتى يمكن الوقوف على أهم سمات القانون الأنجلو أمريكي فإنه من اللازم دراسة النظام القضائي– المحاكم– لذلك القانون، إذ أن مجال الرسالة يعتمد على الوقوف على ما انتهت إليه محاكم الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المسئولية التقصيرية على شبكة الإنترنت، وهو ما يعوزه معرفة التسلسل الهرمي للمحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الولايات وكذلك على المستوى الفيدرالي وذلك على النحو الذي يخدم الدراسة في مبحث ثان، وأيضاً معرفة طبيعة المسئولية التقصيرية (Tort) في القانون الأنجلو أمريكي في مبحث ثالث ,

ويتعين بعد ذلك الوقوف عند التفرقة بين المسئولية التقصيرية التقليدية والمسئولية التقصيرية الإلكترونية وفقاً لأحكام القانون المدني المصري حتى نتمكن من الوقوف على أشكال الخطأ الناشئة عن استخدام شبكة الإنترنت والتي تغاير في طبيعتها شكل الخطأ في المسئولية التقليدية، في مبحث رابع .ولما كان تشغيل شبكة الإنترنت يتطلب تضافر عدة جهود تتنوع حساب نشاط كل منهم على الشبكة ، الأمر الذي يقتضي تحديد وسطاء الإنترنت في مبحث خامس، و أخيراً يتعين الوقوف على ما قصده الفقه بالخطأ التقصيري على شبكة الإنترنت في مبحث سادس.